OEB Univ. Publish. Co.

محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة (2000-2022)

Determinants of economic diversification in Algeria: an econometric and analytical study for the period (2000-2022)

ط د. كريمة بوقرة[1]، د .نسرين عوام[2]

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة (الجزائر)، k.bouguerra@centre-univ-mila.dz

[2] جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، nesrin.awam@gmail.com

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد أهم القوى الدافعة للتنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي و بالضبط الأسلوب الوصفي في الجانب النظري و التحليلي،و المنهج الكمي في الجانب التطبيقي لمعرفة أثر بعض المتغيرات المفسرة على التنويع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على نموذج ardl وقد توصلت الدراسة التحليلية إلى أن التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري مزال دون المستوى المطلوب ،كما أثبتت نتائج الدراسة القياسية وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من إجمالي رأس المال الثابت ومعدل التضخم والصادرات البترولية والصادرات العادية وعدم وجود اثر للاستثمار الأجنبي، على التنويع الاقتصادي خلال الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فقد سجلنا وجود اثر لكل من إجمالي رأس المال الثابت و معدل التضخم فقط دون بقية المتغيرات

الكلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، محددات التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، نموذج ardl

تصنيف JEL : E61, E69

Abstract *:the aim of this study was attempt to identify the main driving forces of economic diversification in the Algerian economy during the period from 2000-2022,to achieve this objective, an inductive approach was adopted, specifically utilizing descriptive and analytical methods in the theoretical aspect, and a quantitative method in the applied aspect to assess the impact of certain explanatory variables on economic diversification in Algeria using the ARDL model, the analytical study found that economic diversification in Algeria economy remains below the desired level, the results of the statistical analysis revealed a statistically significant impact of the total fixed capital, inflation rate, petroleum exports, and non-petroleum exports on economic diversification, while foreign investment did not exhibit a significant impact in the short term, however in the ling term , only total fixed capital and inflation rate were found to have a significant effect, while the other variables did not show any significant impact.*

Keywords:*economic diversification, determinants of economic diversification, algerian economy, ardl model*

Jel classification codes: E61, E69

1.مقدمة:

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت معظم الدول لاسيما النفطية منها، أن اعتمادها على مصدر دخل واحد، يجعل اقتصادياتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، خاصة تلك التي تنجم عن تقلب أسعار سلع التصدير الرئيسة، الأمر الذي دفع تلك الدول إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصادياتها وتقليل الاعتماد على مورد واحد للدخل، لذا أصبح التنويع الاقتصادي يمثل قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية التنمية في هذه الدول، كونه يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع بعينه دون القطاعات الأخرى ، وكذا توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.

وفي الواقع فإن الجزائر تقع في مقدمة هذه الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية وتحديدا المورد النفطي في تمويل برامجها التنموية، حيث يمثل هذا القطاع ما نسبته 90% من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة مرتفعة جدا إذا ما أخضعت لمقاييس التنويع الاقتصادي المختلفة. لكن رغم ذلك سعت إلى تبني عدة إستراتيجيات لتنويع اقتصادها، بغية استدامة نموها الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على الفوائض المالية التي حققتها من الصادرات النفطية في دعم مختلف القطاعات الصناعة، الزراعة والتجارة مع الاستثمار في القطاعات خارج مجال النفط... الخ)، إلا أنه لنجاح إستراتيجيات وسياسات التنويع الاقتصادي المختلفة، لا بد من أن يكون هناك عوامل أخرى يمكن أن تساعد في نجاح مسار التنويع الاقتصادي. هذا الطرح يقودنا الإشكال الآتي:

ما هي العوامل المحددة للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)؟

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الوضع الحالي للتنويع الاقتصادي في الجزائر، وكيف تطور خلال العقد الماضي؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي رأس المال الثابت على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات البترولية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات العادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟

من خلال التساؤلات الفرعية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- لا يزال الوضع الحالي للتنويع الاقتصادي في الجزائر في المراحل الأولى من التطور، مع بقاء قطاع المحروقات مركزيا لاقتصاد البلاد. على الرغم من الجهود المبذولة للتنويع، حيث ما تزال عائدات إنتاج وتصدير ا المحروقات تهيمن على الناتج المحلي الإجمالي
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي رأس المال الثابت على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات البترولية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات العادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟

أهمية البحث: تستمد الدراسة أهميتها من إيجابيات التحول نحو إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة أهم المحددات التي من شأنها تدخل في تحديد درجة تنويع الاقتصاد الجزائري، ولتقييم مدى نجاح السياسات التي وضعتها الحكومة الجزائرية لتعزيز التنويع الاقتصادي وتقييم فعاليتها. والتحديات التي يواجهها في تنويع اقتصاده.

منهجية الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة والإشكالية المطروحة، ستستخدم هذه الدراسة نهجا متعدد الأساليب، حيث اتبعنا المنهج الاستقرائي و بالضبط الأسلوب الوصفي والتحليلي لعرض الجانب للتنويع الاقتصادي، ومراجعة شاملة للأدبيات لجمع الأفكار من الدراسات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي في مختلف الاقتصاديات، مع محاولة منا لتقييم مستوى تنويع الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على مؤشر (Herfindal –Hirshman)، كما

تطلبت الدراسة استخدام المنهج الكمي لتحديد العلاقات بين المتغيرات المختلفة وتأثيرها على التنويع الاقتصادي.

2. مراجعة الأدبيات:

تشير الأدبيات الاقتصادية التجريبية التي حددت عدة حقائق منمنمة حول نمط تنوع الاقتصاديات، في حين لم يتم ذكر نظريات أدبية محددة بشكل صريح، فقد ارتبط تطوير تفسيرات هذه الأنماط ارتباطا وثيقا بالنظريات الاقتصادية التي لعبت دورا مهما في فهم وتحليل محددات التنويع الاقتصادي، أهمها نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة، التي درست محددات النمو الاقتصادي طويل الأجل، بما في ذلك عوامل مثل تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، ونمو القوى العاملة، بالإضافة إلى نظرية التجارة التي لعبت دورا مهما في التنويع الاقتصادي، مثل نظرية الميزة النسبية ونموذج هيكشر-أوهلين، أن تشرح كيف تتخصص البلدان في إنتاج سلع وخدمات معينة والمشاركة في التجارة العالمية، مما يؤثر على تنوعها الاقتصادي. كما جاءت نظرية النمو الداخلي بالدراسة العوامل الداخلية، مثل الاستثمارات في التعليم والبحث والتطوير والابتكار، في دفع النمو الاقتصادي والتنويع.

كما ركزت بعض الأدبيات المتعلقة بالتنويع الناجح بشكل أساسي على جانبين، يركز المحور الأول على تقييم النمو الاقتصادي وإمكانيات التنويع في نطاقات التنويع المختلفة، أما الجزء الثاني من الأدبيات يركز بشكل أكثر على تحديد المحددات الخاصة بكل بلد لتنويع الصادرات, على الجانب الآخر، يجادل آخرون بأن تركيز الصادرات على السلع الأولية يمكن أن يؤدي إلى مزاحمة الأنشطة الرائدة للنمو، وعرقلة تنمية القدرة التنافسية في الصادرات الأخرى الأكثر إنتاجية التي تعتمد بشكل كبير على العمالة عالية المهارة ورأس المال المادي عالي التقنية، ولا سيما قطاع التصنيع، هذا لأنه، بشكل عام، يقال إن إنتاج السلع الأولية لديه إمكانات منخفضة للتطور التكنولوجي، وتداعيات متقاطعة لرأس المال البشري، كما وجدت دراسات مختلفة بالفعل أن بعض العوامل الخاصة بكل بلد هي المحددات الرئيسية لقدرة البلدان على إنتاج صفات وأنواع مختلفة من السلع(Lederman & Maloney, 2012) بالإضافة إلى ذلك، ومع ذلك فقد طعنت بعض الدراسات الحديثة في الحجة القائلة بأن صادرات السلع تؤدي بالضرورة إلى إبطاء عمليات التنويع والنمو أو إعاقتها. كما تتطلب العوامل الدافعة للتنويع الاقتصادي مزيدا من التحقيقات الشاملة من منظور متعدد الأوجه. وفي هذا الصدد نذكر اهم الدراسات الحديثة التي ركزت على محددات التنويع الاقتصادي:

- دراسة **(Sukumaran , 2016)** : ركزت هذه الدراسة على محددات الاقتصاد الكلي للتنويع الاقتصادي في بوتسوانا، من خلال اختيار العديد من المتغيرات (معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حصة ناتج التعدين، نسبة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، نسبة الإنفاق العام ، حصة الإيرادات الضريبية، معدل التضخم السنوي ، حصة إجمالي التجارة كمؤشر للانفتاح ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف). حيث أظهرت الدراسة أن حصة التعدين لا تزال تبدو محرك التنويع المحدود في بوتسوانا، وانه كلما زادت حصة الضرائب، زادت درجة التنويع، وان ارتفاع أسعار الصرف يشجع استيراد المدخلات لمختلف القطاعات للمساعدة في عملية التنويع، كما أن التضخم يؤثر على التنويع بشكل عكسي.
- دراسة **(KASEM & ALAWIN 2019)**، كان الهدف من هذه الدراسة، الوقوف على أهم العوامل التي من شأنها تدخلا في تحديد التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال قياس أثر سبعة متغيرات مستقلة (التجارة الاستثمار الأجنبي المباشر، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط، القطاع السياحي، القوى العاملة والقطاع الصناعي على المتغير التابع، والمتمثل في التنويع الاقتصادي للفترة (1995-2016)، بالاعتماد على نموذج قياسي باستخدام طريقة OLS المجمعة، حيث أظهرت النتائج القياسية ، أن التجارة من المحركات الرئيسية للتنويع الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ، أما كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والصناعة جاءت في المرتبتين الثانية والثالثة تواليا.
- دراسة **(Hadjira & Zakane, 2021)** : أشارت هذه الدراسة إلى التحقق من محددات تنويع الصادرات لـ 151 دولة متطورة ونامية خلال فترة 22 سنة (1996-2017)، باستخدام 8 متغيرات توضيحية، مقسمة إلى أربع مجموعات رئيسية: مجموعة الإصلاحات الاقتصادية، مجموعة المتغيرات المادية، متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي، ومجموعة المتغيرات المؤسسية. حيث تشير النتائج إلى أهمية الاستثمارات والحوكمة والدخل الفردي والقيمة المضافة في القطاع الصناعي في تعزيز عملية تنويع الصادرات، في حين أن متغيرات الإصلاحات الاقتصادية (الانفتاح التجاري والتنمية المالية)، ليس لها تأثير كبير على تنويع الصادرات.
- دراسة **(M. Jolo, 2022)** : استكشفت هذه الدراسة بشكل تجريبي المحددات التي تدفع التنويع الاقتصادي، حيث توصلت الدراسة إلى أن تكوين رأس المال الإجمالي، والتنمية المالية، ومشاركة القوى العاملة، والتعليم، لها تأثيرات ذات دلالة إحصائية وإيجابية على أداء التنويع

الاقتصادي. من ناحية أخرى، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل العمالة الذاتية لها أيضا تأثيرات ذات دلالة إحصائية، ولكنها سلبية، على التنويع الاقتصادي،

3. الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي عملية معقدة وطويلة تتطلب تغييرات هيكلية من خلال فتح قطاعات اقتصادية جديدة غير هيدروكربونية للتنمية مثل الخدمات والتمويل والسياحة أو عن طريق تحويل الاستثمار من قطاع إلى آخر، (Mishrif & Al Balushi, 2018, p. 4) ، حيث اختلف العديد من الاقتصاديين حول إعطاء تعريف دقيق للتنويع وذلك راجع لاختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها، ومن أهم التعاريف نذكر:

- **التنويع الاقتصادي:** هو العملية التي يتم من خلالها التقليل من الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال لمرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (Martin, 2013, p. 4)، أي هو تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد الكبير على النفط الغاز الطبيعي، من خلال تطوير الاقتصاد الغير نفطي وصادرات والإيرادات الغير نفطية (Aissaoui, 2009, p. 6)،والرغبة في تحصيل اكبر مصادر الدخل الرئيسية للبلد. (Cuberesi & Jerzmanowsk, 2009, p. 12)
- **التنويع الاقتصادي:** عملية معقدة وطويلة تتطلب تغييرات هيكلية من خلال فتح قطاعات اقتصادية جديدة غير هيدروكربونية للتنمية مثل الخدمات والتمويل والسياحة أو عن طريق تحويل الاستثمار من قطاع إلى آخر.(Mishrif & Al Balushi, 2018, p. 4) ، وبشكل خاص هو التحديات المرتبطة بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض الرأسمالي، أي عملية تستهدف تقليل المساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية من خلال تنمية القطاعات غير النفطية.. (Le-Yin, 2003, p. 7)

وبتالي فإن التنويع الاقتصادي يعني إيجاد مصادر دخل عديدة ومتنوعة والخروج من دائرة الاعتماد على المورد الواحد، حيث أن هذه المصادر من شانها أن تعزز قدرة البلد الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة،

دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد وهذا حسب التعريف، يمكن الاستناد إلى مجموعة من المحددات الآتية لتقويم سياسات التنوع الاقتصادي وتقدمها: (غلاب، 2017، صفحة 85)

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لقطاع الموارد الطبيعية مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن نمو و/أو تقليص إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر الموارد، ومن المفترض أن يحد التنويع من عدم الاستقرار فيه هذا مع مرور الزمن؛
- تطور حجم العمالة بمجملها حسب القطاع وهذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة الصادرات من غير الموارد الأولية إلى مجموع الصادرات، أو العناصر المكونة للصادرات غير الموارد الأولية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات من غير المواد الأولية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة . إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار صادرات الموارد الأولية مثل النفط؛
- وهناك مجموعة من المقاييس الأخرى مثل نسبة إيرادات الموارد الطبيعية إلى إجمالي الإيرادات، ونسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام، ومقاييس الإنتاجية، ومقياس تنوع وجهة الصادرات.

4. قياس وتقييم درجة تنويع الاقتصاد الجزائري

من اجل قياس مستوى تنويع الاقتصاد الجزائري تم الاعتماد على مؤشر – Herfindal Hirshman)، من خلال الاعتماد على مكونات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2022)، و المعادلة التالية : (Benazza, 2019, p. 138)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i/x)^2 - \sqrt{1/N}}}{1-\sqrt{1/N}} \quad \text{.....(01}$$

H.H: يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا لكل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة في المتغير المدروس، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط؛

X_i: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB؛

N: عدد مكونات الناتج(عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).
(BOUSSALEM & Elhannani, 2018, p. 58)

حيث يبين الشكل والجدول الموالين النتائج المتحصل عليها:

الجدول1: تطور مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2022)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
H-H	0,1636	0,1176	0,1015	0,1254	0,1455	0,2164	0,2309	0,2120
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
H-H	0,2254	0,1038	0,1299	0,1407	0,1256	0,0996	0,1094	0,0661
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	/
H-H	0,0652	0,0675	0,0694	0,0653	0,0419	0,0580	0,0550	/

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد المعادلة رقم (01)، والتقارير التالية:

- ✓ (Banque d'Algérie, bulletin statistique, séries rétrospective, statistiques monétaires , 1964-2011, juin 2012).
- ✓ (Transparency International, CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX, 2021; Banque d'Algérie(2016-2002 .
- ✓ (la Banque d'Algérie, RAPPORT ANNUEL de la Banque d'Algérie EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE, 2022)

الشكل 1: تطور مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة (2000-2022)

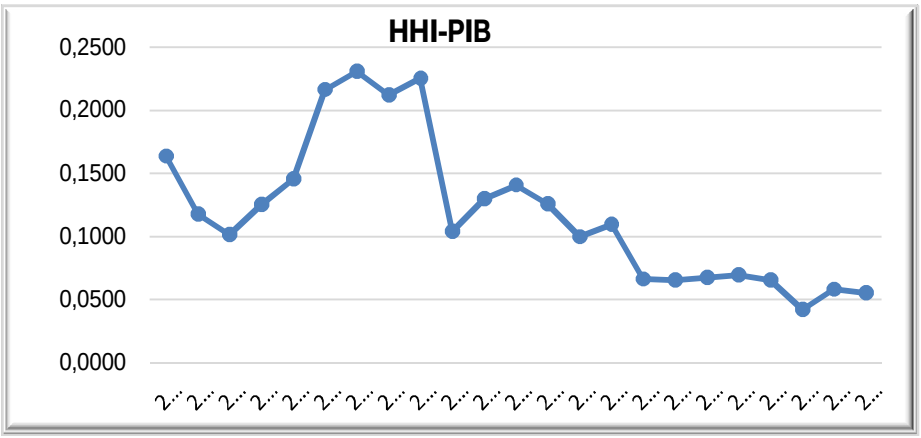

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01) والمعادلة (1).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نتائج تقدير مؤشر هيرشمان هرفندال للتنويع الناتج المحلي الإجمالي قد عرف اتجاها متذبذبا بين الصعود والنزول خلال الفترة خلال الفترة(2000-2021)، حيث سجل ارتفاعا من0,1636 إلى 0,225، وهو ما يدل على الانتقال من تنويع الناتج المحلي الإجمالي إلى التركز نتيجة زيادة نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، أي عدم تسجيل تنويع الناتج لأنها تبتعد من الصفر، أي كلما اقتربت من الواحد دل ذلك على عدم التنوع، كون أن المؤشر محصور بين (0،1)، ويرجع هذا الارتفاع بالأخص الى الطفرة النفطية الثالثة باعتباره أن قطاع المحروقات المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، لتتراجع قيمة المؤشر إلى0,1038 *سنة 2009*، وهي قيمة مقبولة اقتصاديا من حيث درجة التنويع، هذا الانخفاض كان مصاحب للازمة العالمية وانخفاض أسعار النفط، لكن مع النصف الثاني من سنة2014، عرفت قيمة معامل هيرشمان هرفندال انخفاض مستقرا عند 0,06 خلال الفترة (2015-2019)، إلى أن يصل إلى ادني مستوى له إلى0,04 سنة 2020 و 0,0550سنة 2022، بسبب انخفاض أسعار النفط، وحالة الركود الاقتصادي جراء انتشار الأزمة الصحية العالمية، ولكن رغم هذا التحسن في معامل هيرشمان وتسجيل تنويع نسبي في الناتج المحلي، إلا أن ذلك لا يدل على تحسن تنويع القاعدة الإنتاجية بسبب تأثرها المستمر لحجم الناتج المسجل في قطاع المحروقات الذي يتأثر بالتقلبات أسعار النفط.

5.النموذج القياسي الاقتصادي لدراسة محددات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2022).

1.5متغيرات الدراسة

وفقا لهدف الدراسة والمتمثل في معرفة أهم محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 _2022)، وبناءا على ما جاء في دراسات سابقة مشابهة لدراستنا فقد تم اختيار المتغيرات التالية:

☜ **المتغيرات المستقلة :** ومتمثلة في :

- إجمالي رأس المال الثابت: نرمز له بالرمز**x1** ؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر: نرمز له بالرمز X2؛
- التضخم:ونرمز له بالرمز**x3** ؛
- الصادرات البترولية: نرمز له بالرمز**x4**؛
- الصادرات العادية: نرمز له بالرمز x5.

☜ **المتغير التابع:** مؤشر التنويع الاقتصادي المعبر عنه مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي

أما فيما يخص بيانات الدراسة فقد تم الحصول عليها من موقع البنك الدولي DataBank | The World Bank ، وقد تم اختيار الفترة من 2000-2022 وفقا لما توفر من بيانات.

وتكون معادلة النموذج المقدر كما يلي:

y =

2.5 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

بعد معرفة الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، نلجأ لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وفق اختبار ديكي فولر و فليبس بيرون، وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي :

جدول 2: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفقا لاختبار ديكي فولر و فيليبس بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

	X1	X2	X3	LOGX4	X5	Y
t-Statistic	-2.9205	-2.6658	-2.9428	-1.9917	-1.9365	-1.3728
Prob.	***0.0590*** *	***0.0958*** *	***0.0565*** *	***0.2880*** n0	***0.3106*** n0	***0.5765*** n0
t-Statistic	-7.3481	-4.5255	-3.5075	-3.3820	-3.3245	-2.1324
Prob.	***0.0000*** ***	***0.0084*** ***	***0.0633*** *	***0.0797*** *	***0.0884*** *	***0.5009*** n0
t-Statistic	-2.0575	-1.0282	0.0808	-0.7532	-0.6781	-1.1618
Prob.	***0.0405*** **	***0.2639*** n0	***0.6981*** n0	***0.3784*** n0	***0.4116*** n0	***0.2159*** n0

At First Difference

	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(LOGX4)	d(X5)	d(Y)
t-Statistic	-15.2326	-7.7978	-8.6562	-9.0907	-8.6486	-4.9859
Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0007*** ***
t-Statistic	-24.1385	-7.4944	-10.1864	-9.4086	-9.4007	-4.9420
Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0038*** ***
t-Statistic	-9.6788	-7.4960	-7.2827	-8.7840	-8.7026	-5.0786
Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

	X1	X2	X3	LOGX4	X5	Y
t-Statistic	-2.9205	-2.6019	-2.6542	-1.0494	-1.0809	-1.3649
Prob.	***0.0590*** *	***0.1076*** n0	***0.0985*** *	***0.7116*** n0	***0.6995*** n0	***0.5802*** n0
t-Statistic	-4.0903	-4.5457	-3.6030	-1.2052	-1.2596	-3.9204
Prob.	***0.0232*** **	***0.0080*** ***	***0.0541*** *	***0.8799*** n0	***0.8668*** n0	***0.0318*** **
t-Statistic	-2.7416	-1.4700	0.6186	-0.7351	0.2172	-1.1618
Prob.	***0.0088*** ***	***0.1287*** n0	***0.8405*** n0	***0.3839*** n0	***0.7377*** n0	***0.2159*** n0

At First Difference

	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(LOGX4)	d(X5)	d(Y)
t-Statistic	-7.3215	-6.9279	-4.0797	-1.0408	-1.0526	-4.9859
Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0064*** ***	***0.7133*** n0	***0.7088*** n0	***0.0007*** ***
t-Statistic	-7.3719	-6.7045	-3.8400	-4.3151	-4.1933	-4.9420
Prob.	***0.0000*** ***	***0.0001*** ***	***0.0383*** **	***0.0152*** **	***0.0191*** **	***0.0038*** ***
t-Statistic	-6.8568	-6.9734	-4.0315	-0.7816	-0.8037	-5.0786
Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0004*** ***	***0.3625*** n0	***0.3529*** n0	***0.0000*** ***

ignificant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
n (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برمجية eviews 12

من خلال نتائج الاختبارين يلاحظ بأن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول ماعدا المتغير المستقل (الصادرات البترولية) استقرت عند المستوى، مما يسمح لنا بتطبيق نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة ardl.

3.5 تحديد فترات الإبطاء المثلى

بعد دراسة استقرارية لسلاسل الزمنية واختيار النموذج، تأتي مرحلة حديد فترة الإبطاء المثلى، فتم الاعتماد في تحديد فترة الإبطاء المثلى على معيار (Akaike)، فحسب نتائج الاختبار الموضحة فالشكل رقم 2 الموالي فإن فترة الإبطاء المثلى موضحة فالجدول أسفله:

الشكل2: درجة الإبطاء المثلى

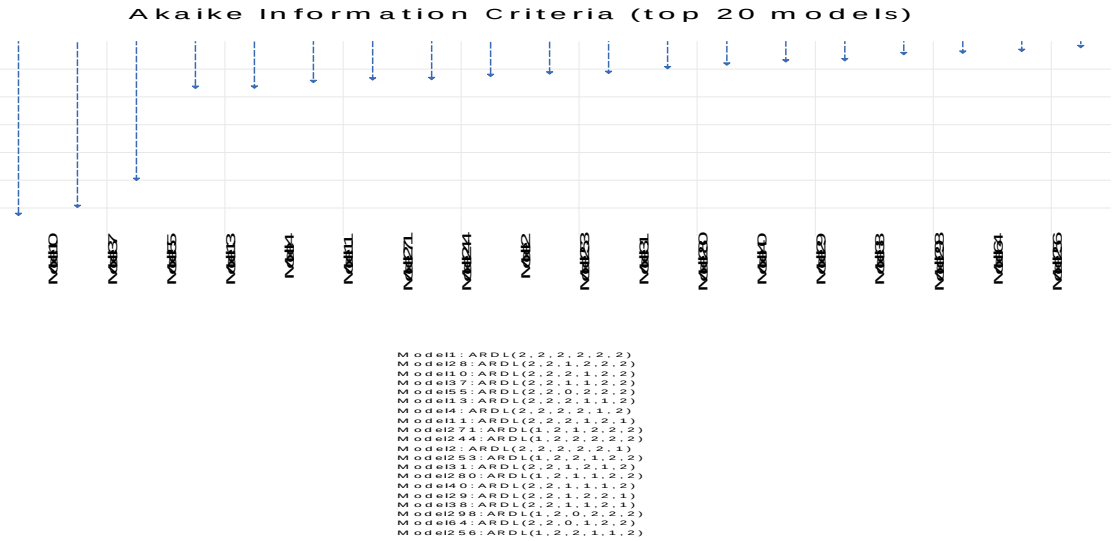

المصدر: مخرجات برمجية eviews 12

الجدول 3: فترات الإبطاء المثلى للنموذج المقدر

فترات التأخير المستخدمة		فترات التأخير المثلى حسي برنامج EViews 10 (x1,x2,x3,logx4,x5 ,y)
المتغير التابع (pi)	المتغيرات المستقلة (qi)	Akaike
P = 2	q = 2	(2,2,2,2,2,2)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

من خلال الشكل رقم 2 يظهر أن النموذج الأكثر ملائمة بين 19نموذجا هو النموذج ardl(2,2,2,2,2,2)، وفقا لأصغر قيمة لاختبار AIC.

4.5 اختبار مقاربة الحدود (F bound test& T bound test)

بعد تحديد فترة الإبطاء المثلى، تأتي مرحلة اختبار وجود علاقة طويلة الأجل باختبار الحدود bound test، وجاءت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول4: نتائج اختبار الحدود

إحصائية الاختبار	قيمة الإحصائية	عدد المتغيرات
إحصائية فيشر	16.66958	6
القيم الحرجة للاختبار		
مستوى المعنوية	الحد 0	الحد 1
%10	2.08	3
%5	2.39	3.38
%2.5	2.7	3.37
%1	3.06	4.15

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

يتضح لنا من خلال النتائج أن إحصائية فيشر قدرت (16.66958)،وهي أكبر من القيم المحددة عند مستويات المعنوية المختلفة، و بالتالي نقبل فرضية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المختارة .

4.5 تقدير نموذج العلاقة قصيرة الأجل :

أظهرت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة مما يسمح لنا بتقدير نموذج تصحيح ، الخطأ إضافة إلى تقدير العلاقة في الفترة الطويلة، حيث يوضح الجدول الموالي نتائج العلاقة قصيرة الأجل:

الجدول 5: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/26/23 Time: 22:07
Sample: 2000 2022
Included observations: 21

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-0.308573	0.050259	-6.139695	0.0087
D(X1)	-0.001242	0.000215	-5.763296	0.0104
D(X1(-1))	0.003185	0.000240	13.24557	0.0009
D(X2)	0.008861	0.003566	2.484743	0.0889
D(X2(-1))	-0.006827	0.003411	-2.001598	0.1391
D(X3)	-0.010948	0.000911	-12.01281	0.0012
D(X3(-1))	0.002129	0.001101	1.933199	0.1487
D(LOGX4)	-38.65067	5.858676	-6.597169	0.0071
D(LOGX4(-1))	-49.26960	7.782843	-6.330540	0.0080
D(X5)	-0.452589	0.062868	-7.199053	0.0055
D(X5(-1))	-0.545288	0.082454	-6.613228	0.0070
CointEq(-1)*	-0.717765	0.038363	-18.70992	0.0003

R-squared	0.984651	Mean dependent var	-0.002978
Adjusted R-squared	0.965890	S.D. dependent var	0.036141
S.E. of regression	0.006675	Akaike info criterion	-6.885389
Sum squared resid	0.000401	Schwarz criterion	-6.288519
Log likelihood	84.29659	Hannan-Quinn criter.	-6.755853
Durbin-Watson stat	2.341143		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برمجية eviews 12

أظهرت نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل أن المتغيرات المستقلة تقوم بتفسير المتغير التابع بنسبة (98.46%) والباقي عوامل أخرى لم تدرج في النموذج. كما أظهرت لنا النتائج التالية:

- **المتغير المفسر إجمالي رأس المال الثابت:** المتغير معنوي إحصائيا، حيث سجل (0.0104) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (0,001242)، وإشارتها جاءت سالبة، ما يدل على وجود أثر عكسي لرأس المال الثابت على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- **المتغير المفسر الاستثمار الأجنبي المباشر:** المتغير غير معنوي إحصائيا حيث سجل (0.0889) كقيمة احتمالية، فهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (0.008861)، وعدم معنوية معلمة الميل للمتغير تدل على عدم وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- **المتغير المفسر التضخم:** المتغير معنوي إحصائيا حيث سجل (0.0012) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (0.010948)، وإشارتها سالبة ما يدل على وجود أثر عكسي للتضخم على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

- **المتغير المفسر الصادرات البترولية:** المتغير معنوي إحصائيا حيث سجل (0.0071) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (38.65067)، وإشارتها سالبة ما يدل على وجود أثر عكسي للصادرات البترولية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- **المتغير المفسر الصادرات العادية:** المتغير معنوي إحصائيا حيث سجل (0.0055) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب(0.452589)، إشارتها سالبة ما يدل على وجود أثر عكسي للصادرات العادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

كما يتضح لنا من الجدول أن معلمة تصحيح الخطأ في النموذج المقدر(1-)cointepبلغت قيمتها (0.717765-)، و هي معنوية إحصائيا ،(0.0003) وذات إشارة سالبة، مما يعني أن سرعة التكيف بالنسبة للتنويع الاقتصادي يبلغ 71%، لكي يرجع لوضعه التوازني بسبب انحراف المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل .

5.5 تقدير نموذج العلاقة طويلة الأجل:

بعد تقدير معلمات الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ، نأتي الآن لتقدير العلاقة طويلة الأجل حيث كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول6: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.008028	0.001703	-4.715214	0.0181
X2	-0.007204	0.023111	-0.311719	0.7757
X3	-0.052792	0.009538	-5.534985	0.0116
LOGX4	152.5981	50.70634	3.009448	0.0572
X5	1.545447	0.525394	2.941500	0.0604
C	-702.2588	233.4820	-3.007764	0.0573

EC = Y - (-0.0080*X1 -0.0072*X2 -0.0528*X3 + 152.5981*LOGX4 + 1.5454 *X5 - 702.2588)

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12.

أظهرت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل النتائج التالية:

- **المتغير المفسر إجمالي رأس المال الثابت:** المتغير معنوي إحصائيا، حيث سجل (0,0181) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (0,008028)، وإشارتها جاءت سالبة، ما يدل على وجود أثر عكسي لرأس المال الثابت على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- **المتغير المفسر الاستثمار الأجنبي المباشر:** المتغير غير معنوي إحصائيا، حيث سجل (0,07757) كقيمة احتمالية، فهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (0,007204)، وعدم معنوية معلمة الميل للمتغير تدل على عدم وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- **المتغير المفسر التضخم:** المتغير معنوي إحصائيا حيث سجل (0,01160) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (0,052972)، وإشارتها سالبة ما يدل على وجود أثر عكسي للتضخم على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- **المتغير المفسر الصادرات البترولية:** المتغير غير معنوي إحصائيا، حيث سجل (0,0572) كقيمة احتمالية، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (152,5981)، وعدم معنوية معلمة الميل للمتغير تدل على عدم وجود للصادرات البترولية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- **المتغير الصادرات العادية:** المتغير معنوي إحصائيا، حيث سجل (0,0604) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (1,545447)، وإشارتها سالبة ما يدل على وجود أثر عكسي للصادرات العادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

6.5 اختبارات تشخيص النموذج (اختبارات الدرجة الثانية)

يمكن تلخيص اختبارات تشخيص النموذج في الجدول التالي :

الجدول 7: نتائج اختبارات تشخيص النموذج

فرضية الاختبار	الاختبار	قيمةF	القيمة الاحتمالية prob
الارتباط الذاتي Autocorrelation	Breuch-Godfrey Serial Correlation LMtEST	**1,233513**	**0,2667**
عدم ثبات التباين	Arch	**0,374478**	**0.5406**
التوزيع الطبيعي	JarqueBera	**0,061427**	**0,969753**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن جميع الفرضيات الصفرية الخاصة بالاختبارات التشخيصية قد تم قبولها (لان القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%)، و بالتالي تحقق شروط صحة النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي ، وعدم ثبات التباين ، ووجود توزيع طبيعي .

7.5 اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج (Cusum) و (Cusum – Square):

نلاحظ أن النموذج مستقر لأننا نلاحظ أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05.

الشكل3: اختبار (Cusum)

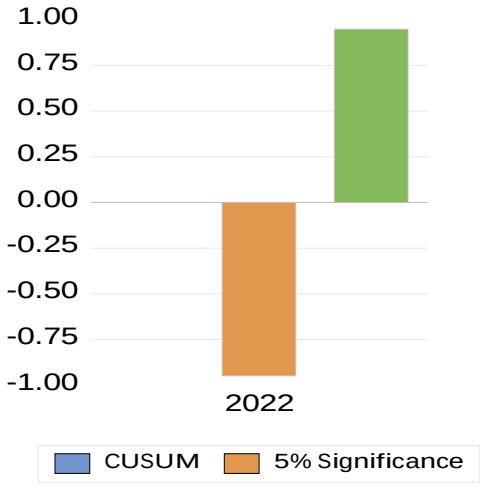

المصدر: مخرجات برمجية eviews 12

الشكل4: اختبار (Cusum of Squares)

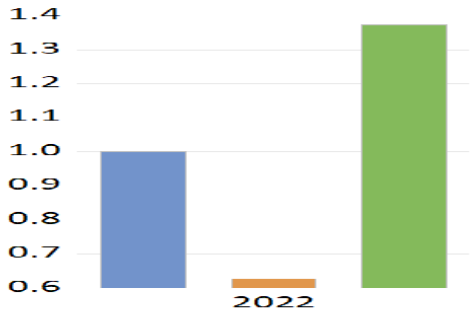

المصدر: مخرجات برمجية eviews 12

8.5 التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية

من خلال الدراسة التطبيقية القياسية التي قمنا بها في تحليل وقياس **ومحددات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2022)**، توصلنا إلى عدة نتائج يمكن تفسيرها كآلاتي:

- **إجمالي رأس المال الثابت:** له تأثير سلبي في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات في المدى القصير والطويل، وهذه النتائج لا تتطابق مع النظرية الكلاسيكية، التي اعتبرت أن الاستثمار في إجمالي رأس المال الثابت أساسيا لتطوير الاقتصاد وتنويعه، من خلال الزيادة في الإنتاجية والإنتاج، لكن هذه النتيجة تتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري، بسبب التركيز الزائد على الاستثمار في البنية التحتية والمعدات في قطاعات النفط والغاز، التي أدت الى تقليل الاستثمار في القطاعات الأخرى غير النفطية، مما زاد اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية وقلل من فرص التنويع. بالإضافة إلى أن الاستثمارات في رأس المال الثابت ترتكز في مناطق محددة من الوطن وبتكنولوجيا لا تواكب التقدم التكنولوجي الحاصل في العالم، مما يؤثر على توزيع الدخل، حيث تكون بقية القطاعات الاقتصادية ضعيفة وبالتالي لا يتحقق التنويع الاقتصادي؛

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** لا يساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري في المدى القصير، هذه النتيجة جاءت مطابقة مع واقع الاقتصاد الجزائري، وذلك يرجع إلى إن النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية يتطلب وقتا وجهدا كبيرا، وان مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الجزائري تركز بشكل رئيسي على القطاعات النفطية، وعلى القطاعات التي تتطلب قدرات تكنولوجية، ومهارات عالية ولا تحتاج إلى العمالة المحلية بشكل كبير. أي أن هيكلة الاقتصاد الجزائري القائمة على الإيرادات النفطية، وان مجمل استثماراتها الأجنبية ترتكز في قطاع النفط، وضعيفة جدا على مستوى الصناعات المحلية، بالإضافة إلى عوامل أخرى سياسية وتنظيمية وقانونية تحول دون تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث أن مجمل لاستثمارات الأجنبية المباشرة ساهمت في تحسين بعض القطاعات لكن لم تؤثر على التنويع الاقتصادي؛

- **التضخم:** له تأثير سلبي في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات في المدى القصير والطويل ،وهذه النتائج تتطابق بما جاءت به النظرية الكلاسيكية، حيث يعتبر التضخم نتيجة لزيادة المعروض النقدي، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الأسعار وتقليل

القدرة الشرائية للمستهلكين والشركات، وهو ما أدى إلى تقليل الاستثمار في القطاعات الأخرى غير النفطية في الجزائر، وذلك بسبب تركيز الاستثمارات على القطاعات التي تتأثر بالتضخم بشكل أقل, من جانب آخ، في النظرية النقدية، يعتبر التضخم نتيجة لزيادة المعروض النقدي والإنفاق، والذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الأسعار في القطاعات الأخرى غير النفطية. ومن خلال زيادة الأسعار، وهو ما أثر على القدرة التنافسية للشركات الجزائرية في السوق العالمية، وأدى إلى التقليل من فرص تنويع الاقتصاد الجزائري؛

- **الصادرات البترولية:** له تأثير سلبي في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات في المدى القصير، ولا تساهم في تنويع الاقتصاد في الأجل الطويل، وهذه النتائج تتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري، بسبب زيادة اعتماد الحكومة على الدخل النفطي في تمويل ميزانية البلاد، مما يقلل من الحاجة إلى التنويع الاقتصادي وتحسين البنية التحتية الأخرى في البلاد. حيث أدى هذا الاعتماد الشديد على الصادرات البترولية إلى تقليل الاستثمار في القطاعات الأخرى، مما قلل من فرص التنويع الاقتصادي. كما تأكد هذه النتيجة على أن السلطة الجزائرية مازالت تبني سياساتها الاقتصادية على الريع النفطي لمواجهة التحديات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، هذا ما يعني كذلك أن تمويل الاستثمارات الجزائرية مصدرها إيرادات نفطية؛

- **الصادرات العادية:** لها تأثير سلبي في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات في المدى القصير والطويل، وهذه النتائج لا تتطابق مع النظريات الاقتصادية، ولكن تتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري، حيث يرجع ذلك إلى أن الاعتماد على صادرات محددة دون التركيز على تطوير الصناعات الأخرى والتنويع الاقتصادي، أي أن الصادرات العادية في الاقتصاد الجزائري، تركز على قطاعات محددة، ولا تشمل قطاعات اقتصادية أخرى متنوعة. وهو ما جعل الاقتصاد، أكثر عرضة لارتفاع مخاطر، وتعرضه لتقلبات في الأسعار وتغيرات الطلب العالمي على تلك السلع.

6.خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية دراسة أهم المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، باعتبار أن التنويع الاقتصادي، أصبح خيارا ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا تتركز على مورد أو قطاع وحيد وإنما موزعة على مجموعة من قطاعات تتشارك في ما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونمو مستدام، حيث سعت الجزائر لتحقيق هذا الهدف من خلال اعتمادها على كفاءاتها الاقتصادية المختلفة، إلا أنها لم تصل إلى بناء قاعدة اقتصادية بالمعنى الحقيقي ولا زالت ترتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، وهو ما أكدته الدراسة التحليلية والقياسية من خلال قياس مستوى درجة التنويع الاقتصادي، والذي كشف عن ضعف درجة التنويع الاقتصادي.

خلصت هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج هي:

- يعد التنويع الاقتصادي خيارا ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا تتركز على مورد أو قطاع وحيد وإنما موزعة على مجموعة من قطاعات تتشارك في ما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونمو مستدام؛
- على الرغم من الإجماع على أهمية التنويع للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة الشاملة، إلا أن هناك فهما محدودا للعوامل المحددة التي تدفع التنويع الاقتصادي، لا سيما في سياق الاقتصاديات الغنية بالموارد بحيث يمكن أن تكون استراتيجيات التنويع الدقيقة والموثوقة والقابلة للتكرار. مصممة بأقل قدر من الغموض؛
- من خلال نتائج مؤشر Herfindal –Hirshman اتضح أن تنويع الناتج المحلي الإجمالي بقيت قيمته قريبة من الواحد مما يعني تركز الناتج المحلي الإجمالي وعدم تحقيق أي نتاج فيما يتعلق بتنويع الناتج المحلي خلال 22 سنة كاملة، أي أن الاقتصاد الجزائري مزال يركز على القطاع النفطي وإيراداته؛

بناء على النتائج السالفة الذكر يمكن اقتراح التوصيات التالية من أجل تفعيل إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر وهي كتالي:

- ضرورة تفعيل دور الدولة في عملية التنويع، حيث أنها تستلزم سياسات نشيطة من الحكومة، بهدف تحفيز التطورات القوية التي ليس بمقدور السوق بمفردها أن تنتجها تلقائيا عبر تخصيص الموارد من أجل بلوغ هدف التنويع الاقتصادي؛

- استقطاب وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات إنتاجية محددة بموجب إستراتيجية عقلانية للتطوير التقني وتدبير التقنيات الحديثة من الخارج مع الحرص على عدم إجهاض المبادرات من قبل الرأسمال الوطني؛
- ينبغي تسريع عملية التنويع الاقتصادي من خلال تغيير اتجاهه عبر إعادة توجيهه نحو المنتجات الأكثر ديناميكي، وعالية الكثافة من التكنولوجيا الجديدة؛
- اعتماد إستراتيجية تنفيذية فعالة ذات رؤى بعيدة المدى لدفع الاقتصاد الوطني إلى التنويع خارج قطاع المحروقات بشكل يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة؛
- تحديد الصناعات الجديدة الواعدة وتقديم الدعم لمساعدتها على النمو والتنافس. يمكن أن يشمل ذلك الاستثمار في البحث والتطوير، وتوفير التدريب والتعليم لتطوير قوة عاملة ماهرة ، وتوفير التمويل لمساعدة الشركات الناشئة والشركات الصغيرة على الانطلاق؛
- تعزيز التعاون الدولي، من خلال إقامة شراكات واتفاقيات مع الدول الأخرى لتعزيز التجارة والاستثمار. يمكن أن يشمل ذلك التفاوض بشأن اتفاقيات التجارة الحرة؛
- الاستثمار في قطاعات متنوعة، حيث يجب على الجزائر أن تستثمر استراتيجيا في القطاعات ذات الإمكانات العالية للتنويع الاقتصادي. يمكن أن يؤدي تعزيز الطاقة المتجددة والزراعة والتصنيع والسياحة والصناعات التكنولوجية إلى خلق مصادر جديدة للإيرادات وفرص عمل؛
- دعم ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن أن يؤدي تشجيع ريادة الأعمال ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) إلى دفع الابتكار والتنوع؛
- ترقية البنية التحتية واللوجستيات، أي أن الاستثمار في البنية التحتية الحديثة، بما في ذلك النقل والاتصالات والخدمات اللوجستية، يؤدي إلى تحسين الاتصال وتسهيل حركة السلع والخدمات عبر مختلف القطاعات؛
- تعزيز البحث والتطوير، حيث يمكن أن يحفز الاستثمار في البحث والتطوير (R & D) التقدم التكنولوجي ويعزز الابتكار في مختلف الصناعات. يمكن للتعاون بين الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية والشركات تسريع التقدم؛
- تنفيذ سياسات خاصة بالقطاع، من خلال تصميم السياسات لتلائم احتياجات وتحديات قطاعات معينة يمكن أن يدفع النمو والتنويع. يمكن للحوافز المستهدفة والإعفاءات الضريبية والدعم التنظيمي تسريع التنمية في الصناعات الإستراتيجية؛

- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص(PPPs)، حيث يمكن للتعاون بين القطاعين العام والخاص الاستفادة من الموارد والخبرات لتنفيذ مشاريع التنمية الكبرى. يمكن أن يؤدي تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى تسريع التقدم في مختلف القطاعات؛
- تحليل دور الديناميكيات الإقليمية والمحلية في التنويع الاقتصادي، بما في ذلك تطوير المجموعة، وروابط سلسلة التوريد، وتأثيرات التكتل.

7. قائمة المراجع:

- Aissaoui, A. (2009). The Challenges of diversifying Petroleum-Dependant Economies: Algeria in the context of the Middle-East and North-Africa. *Arab Petroleum Investments Corporation, Middle East Economic Survey, 2*(52), 1-34.
- Banque d'Algérie. (2002-2016). *Evolution Economique et Monétaire en Algérie, les Rapports de 2002, 2006, 2010, 2014, 2015 ,2016.* Récupéré sur https://www.bank-of-algeria.dz
- (1964-2011, juin 2012). *Banque d'Algérie, bulletin statistique, séries rétrospective, statistiques monétaires* . https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/09/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf. Récupéré sur https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/09/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf
- Benazza, H. (2019). Economic Diversification outside the Hydrocarbon Sector in Algeria" The road to sustainable development ". *International Journal of Economic Studies, 2*(7), 1-142.
- BOUSSALEM, A. B., & Elhannani, F. E. (2018). Economic Diversification and Trade Openness in Algeria. *Topics in Middle Eastern and African Economies, Proceedings of Middle East Economic Association, 20*(1).
- Cuberesi, D., & Jerzmanowsk, M. (2009). Democracy, Diversification and Growth Reversals. *The Economic Journal, 119*(540), 1243-1587.
- Hadjira, A., & Zakane, A. (2021). Determinants Of Export Diversification : An Emperical Study, The Case Of Developing And Emerging Countries During The Period 1996-2017. *Revue d'économie et de statistique appliquée, 18*(01), 7-15.
- la Banque d'Algérie. (2022). *RAPPORT ANNUEL de la Banque d'Algérie EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE.* Récupéré sur https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/12/Rapport-dactivite-Banque-dAlgerie-Annee-2021-VF.pdf

- Lederman , D., & Maloney, W. (2012). Does What You Export Matter? In Search of Empirical Guidance for Industrial Policies. *Washington: The World Bank*, 57-89.
- Le-Yin, Z. (2003). Worshop on economic diversification. *VNFCCC - Theran*, p. 07.
- M. Jolo, A. (2022). Driving Factors of Economic Diversification in Resource-Rich Countries via Panel Data Evidence. *Sustainability, 14*(05), 1-14.
- Martin, H. (2013). Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends. *Kuwait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States*(27).
- Mishrif, A., & Al Balushi, Y. (2018). *Economic Diversification in the Gulf Region The Private Sector as an Engine of Growth* (Vol. 1). Cambridge, Library of Congress Control: Gulf Research Centre Cambridge.
- Sukumaran , N. (2016). Macroeconomic Determinants of Economic Diversification in Botswana. *Proceedings of International Academic Conferences 3606140, International Institute of Social and Economic Sciences.*
- Transparency International. (2021). *CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX*. Berlin, Germany: Transparency International International Secretariat. Récupéré sur https://images.transparencycdn.org/images/CPI2021_Report_EN-web.pdf
- فاتح غلاب. (2017). السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي . *مجلة إقتصاديات المال والأعمال*، *1*(1)، 78-93.